جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

افة الفقر ووسائل تلافيها

الدكتور : التهامي نقرة

الرياض

1406 هـ - 1986 م

البحث السادس

آفة الفقر ووسائل تلافيها ★

أثر الفقر في الاجرام والاعاقة :

قد يصبح الحديث عن الوازع الديني في التعفف والقناعة والامانة لا يجدي في بيئة يعمل فيها الفقر معاوله الحادة. ليجتث كرامة الانسان ويمتهنه ويزلزل ما يؤمن به من مبادىء أخلاقية وقيم روحية. واذا بلغ به الحرمان مبلغ اليأس اندفع الى الرذائل والجرائم، وقد قال صلى الله عليه وسلم: كاد الفقر ان يكون كفرا. ذلك ان الدعوة في هذه البيئة الى الصبر على البلواء، وتحمّل شظف العيش والخصاصة، كالدعوة في بيئة المترفين المبذرين الى التمتع بطيبات الحياة والأخذ بزينتها، اذ لابد للفقير المحتاج ان يبحث عما يقيم به اوده ويسد رمقه من طرق غير مشروعة ان لم يجد طريقا الى الكسب المشروع، لأن الحاجة تعلم الحيلة، كما لابد للمترف الذي مرد على التبذير والاسراف من ارضاء شهواته، واشباع نزواته التي لا تقف مطالبها عند حد حتى تسخر كل طاقاته للهو والمتاع، لأن الطاقة لا تبقى حبيسة.

وقد يكون وقود هذه الشهوات المتأججة حطام البائسين بعد استنزاف جهدهم وجفاف عودهم فيلقي بابنائهم وبناتهم في أتون الرذيلة تحت ضغط الحاجة الملحة وتأثير عدوى الفساد الذي يشيعه المترفون وغير المترفين.

وخطر الفقر انه لا ينحصر داؤه في محيطه، بل يتعداه الى المجتمع كله فينخرم التوازن ويختل الأمن، ويكون للاضطراب الاقتصادي والاجتماعي اسوأ الانعكاسات على مجرى الحياة السياسية التي لا يقام في ظلها نظام مستقر، ولا حضارة مشعة ولا مجتمع متطور، ولا مخططات انمائية تزدهر بها البلاد، حتى تكون في مأمن

★ اعداد : **د. التهامي نقرة** أستاذ الشريعة الاسلامية بالجامعة الزيتونية ومستشار بجامعة الدول العربية – تونس.

من الهزات والانتفاضات والانتكاسات المخربة، التي كثيرا ما يكون الباعث عليها مآسي القهر والانانية والاحتكار والاستغلال، والتفاوت الطبقي الكبير الممزق لكل الروابط والاواصر، والمغذي لمعاني السيادة والرق والترفع والضعة والسعادة والبؤس، والرعاية والتشرد، والغنى والحرمان.

فالفقر في نظر الاسلام نكبة يجب تلافيها بالحلول الايجابية، ولن يستطيع الواعظون والخطباء مهما اوتوا من سحر البيان ان يسكنوا الخواطر ويهدئوا الثوائر.

وليس الفقر في الدنيا امارة على الغنى في الآخرة او هو ضرب من الزهد والتدين، بل هو مصيبة استعاذ منها الرسول صلى الله عليه وسلم بمثل قوله: «اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر ....»، فعزة النفس التي دعا اليها الاسلام تتهاوى في ذل الاحتياج والفقر المدقع، وافتقار الجسم الى حاجاته الضرورية من مأكل وملبس ومسكن سبب رئيسي في فقر العقل الى ما به ينمو ويتهذب من علوم وثقافات وآداب.

ومآسي التخلف في العالم الثالث لها مضاعفات في اختلال الأمن، وانتشار الرذيلة ، وشراء الذمم والضمائر واغتصاب الجهد المبذول او غبنه، وانفاق المال المكتسب من غير حله في الملاهي وادوات الزينة والترف، وانعدام الوعي بكرامة الانسان والحرص على الحياة في احط صورها.

واذا كان للرذائل أسباب اقتصادية، فان الفضائل لا تزكو الا في ظل القوة المادية التي تمدها بالغذاء والنماء، فاذا بعدت شقة الفوارق بين انسان وانسان في مجتمع واحد قلت الفوارق بين الانسان والحيوان في قوم يعيشون في الحضيض. وهذه المفارقات الفظيعة لا يقدر على حسم نتائجها الخطرة غير الحكومات. ولعل الدراسات الميدانية في محاكم القضاء واصلاحيات الأحداث في البلاد العربية

تكشف بالارقام عن الجرائم والانحرافات التي كان الفقر فيها سببا مباشرا او غير مباشر.

ومن يستطيع ان يحزم أمره ويتحرر من قيد الفاقة، ويتخلص من ضغط الاحتياج ويستقيم على نهج الله القويم من العاطلين الضائعين المتسكعين؟، وقديما ادرك عمر رضي الله عنه ما للفقر من ويلات وأخطار على حياة الفرد والاسرة والمجتمع فقال قولته الشهيرة «لو كان الفقر رجلا لقتلته». ان الفقر أخطر عائق للتطلع والطموح وتحقيق الأماني وبلوغ الاهداف.

ومشكلة الاعاقة في العالم العربي التي بلغ حجم نسبتها من سبعة الى عشرة بالمائة كما تدل على ذلك المؤشرات الدولية، اذا نظرنا اليها كطاقة بشرية اهدرها المجتمع أدركنا ان من عواملها ما يتصل بظروف الحياة العامة في البلاد المتخلفة، ولا سيما ظروف الفقر، والظروف الصحية السيئة التي تجعل البناء الاجتماعي في حد ذاته مصدرا باعثا للاعاقة، وقد اثبتت الاحصائيات الاممية ان نصيب العالم الثالث يمثل ثلاثة ارباع المعاقين في العالم. والتفكير في ايجاد الحلول واتخاذ الاجراءات الحاسمة في مواجهة المشكلة يتطلب استكشاف العوامل الرئيسية المسببة للاعاقة، والتي ترتبط بالبنية الاساسية للمجتمع.

لهذا يمكن القول بان اغلب مواطنها المجتمعات النامية، نتيجة الفقر، وسوء الاحوال الصحية ونقص التغذية، وزحمة مشكلات الحياة، والتعرض للبطالة، والجهل وتفشي الامية، وشعور الأسرة بوصمة العار او بعقدة الذنب ازاء المعاق من افرادها. وهكذا فان الحالة الاقتصادية السيئة في الاسرة يمكن ان تشكل سببا للاعاقة، ويؤيد ذلك الارتباط الواضح بين الفقر الاقتصادي للمجتمع وارتفاع معدلات الاعاقة جسديا وعقليا[1].

---

١ - المستقبل العربي: ١٩٨١/١٢ : ٤٣ - ٤٤

وان مجتمعنا العربي الذي يحاول بكل طاقاته اللحاق بالدول المتقدمة هو بحاجة الى كل ابنائه والى كل القوى العاملة فيه.

اما ان يتجاهل المجتمع علاج هؤلاء المعاقين، وارجاعهم الى حظيرة العمل قدر المستطاع فان جزءا منه يبقى عالة عليه، يستهلك طاقته دون أن يسهم في تنميته، فتزداد فاعلية التدهور وتتضاعف على المدى البعيد. لأن صحة المجتمعات في تضاؤل النسبة المئوية للمعاقين والعاطلين والمجرمين. وعلاج مثل هذه الاوضاع المتردية لا يكون بالصدقات الفردية، ولا باحسان الجمعيات الخيرية، بل بالدراسات الميدانية والحلول العملية التي تتجاوز الأفراد الى المؤسسات والحكومات وتتخطى الحلول الظرفية الى التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية التي تستوعب كل جوانب الحياة.

انه لمن الضروري ان يتجاوز التعامل مع مشكلة هؤلاء منطق الاحسان او الخير الذي تمليه مشاعر انسانية وعاطفية الى قضية تدخل في نطاق مسؤوليات المجتمع والدولة الحديثة بحيث تعد لمواجهتها الخطط والبرامج، وذلك يفرض تدخل الدولة لتناول المسألة بدلا من التخلي عن المسؤولية والقاء العبء على المؤسسات الخيرية وحدها.

ومن قصر النظر تصور المجتمع الذي رسمه الاسلام في صورة نفر من الاغنياء يتصدقون على نفر من الفقراء، بحيث يعيش قسم كبير من الأمة لما يتفضل به القسم الآخر عليها، وفي ذلك تشجيع على البطالة، في حين ان ذلك ليس من مقاصد الشريعة في شيء فالرجال الاصحاء لابد ان تهيأ لهم وسائل العمل، وقد قال صلى الله عليه وسلم «لاتجوز الصدقة على غني ولا على ذي مرة سوي». اما اذا كان الفقير عاجزا عن العمل فان الله جعل له حظا معلوما في مال الغني تجمعه الدولة وتوزعه عليه وعلى امثاله. وكان بيت المال يعطي بعض الفقراء مرتبا لا ينقطع حتى يزول فقره وعجزه.

يروى ان عمر وجد يهوديا اعمى يسأل الناس، فقال له: ماشأنك ياشيخ ؟ فذكر حاله. فقال له امير المؤمنين: ما انصفناك. أخذنا منك الجزية صغيرا وضيعناك كبيرا. وأجرى له مرتبا قارا من بيت مال المسلمين ثم قال لصاحب بيت المال: ابحثوا عن هذا واضرابه واعطوهم من بيت المال.

ثم ان مصارف الزكاة ثمانية، والفقراء واحد منها. ويدخل فيها (سبيل الله) والفقه يقضي بأن تتسع هذه العبارة حتى تشمل كل جهد في سبيل رفع راية الاسلام حربيا كان ام مدنيا. فالمصالح العامة التي ينتفع بها المسلمون كافة كالمساجد والمستشفيات ودور العلم، وكل شيء ينفع الاسلام ويرفع من شأنه في البلاد الاسلامية او خارجها يعتبر الانفاق عليه في سبيل الله الذي تندرج تحته كل مايقوي من شأن المسلمين في دينهم ودنياهم.

واحب ان اشير هنا الى حقيقة لابد من اعتبارها في مسار حياتنا ومعاملاتنا مع الآخرين، وهي انفصال الاقتصاد عن الدين والأخلاق في العالمين العربي والشرقي فالوضع الاقتصادي يقوم عندهم على أسس لا صلة لها بالاخلاق.

فمن العبث ان تحاول الدول الفقيرة المتخلفة استعطاف الدول الغنية المتقدمة لمساعدتها على النهوض من كبوتها باسم الرحمة والانسانية. فمنطق الاحسان والخير الذي تمليه مشاعر عاطفية تجاوزه الزمن، لان المنطق الاقتصادي المعاصر لايؤمن بغير النظريات العلمية التي يدخل في حسابها دوما الربح والفائض والمردود المادي في المعاملات التجارية والقروض والاستثمارات ومشاريع الاحياء .. فالدول الغنية المصنعة تلتهم ثروات العالم الثالث باستيراد المواد الاولية التي تنتجها بابخس الاثمان وتصدرها اليها مصنعة بارفع الاثمان، فتزداد هذه غنى وتزداد تلك فقرا، ولا يهمها ما

تعانيه بعض البلدان في افريقيا وآسيا من عجز مالي وافلاس اقتصادي ولا ما يهدد شعوبها من مجاعة وأوبئة.

ولا عجب ان يبقى الحوار بين الشمال والجنوب مجمدا في نقطة البداية، وان يصرح احد المسؤولين من دول المجموعة في السوق الاوروبية المشتركة بأن للاقتصاد قوانينه الخاصة التي لاعلاقة لها باوضاع الآخرين الاجتماعية والاقتصادية، ولماذا تتحمل البلدان الغنية المتطورة دفع ثمن الاخطاء التي ارتكبتها غيرها نتيجة التخلف او سوء التصرف ...

وقبل المسيحية كان نظام الاقطاع قائما في الامبراطورية الرومانية على عبيد الارض وفي هذا القرن يقوم الوضع الاقتصادي في الغرب على اساس غير اخلاقي. ولا صلة عنده تربط النظريات العلمية في الاقتصاد بدين او اخلاق.

اما النظام الاقتصادي في الاسلام فلا يجوز ان يقوم على غير الاخلاق المستمدة من تعاليمه السمحة.

فكان فقر هذه البلدان اكبر عائق لها عن التطور والتنمية. واعاقة الفقر للدول والشعوب اشد من اعاقته للافراد، فقد تسمح بعض هذه الدول لنفسها ان تمد يدها لمساعدات اجنبية تفرض عليها شروطا محققة تحد من سيادتها وحريتها السياسية وحتى الاقتصادية، بل قد تدفعها الى عقد صلح منفرد مع العدو على حساب المصلحة العليا للامة العربية، والله تعالى يقول في كتابه العزيز:

((يا ايها الذين امنوا لاتتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ماعنتم. قد بدت البغضاء من افواههم، وما تخفي صدورهم أكبر. قد بينا لكم الآيات ان كنتم تعقلون)) (إل عمران ١١٨).

ومهما اختلفت المذاهب الاقتصادية المنتشرة في العالم وتنوعت الى رأسمالية واشتراكية وشيوعية، فانها تقوم على اسس ثابته وفلسفة واضحة تجعل اصحابها يتمسكون بها، وهو ما نفتقده في النظم الاقتصادية التي تقوم بيننا.

والاسلام لا يؤيد ولا يعارض نظاما اقتصاديا بعينه الا بحسب ما ينشأ عنه وما يصيب الشعوب الاسلامية من خيره او شره ولا يعني ذلك ان نطرح الدين جانبا، بل يجب ان ننتفع به في بناء امة تأخذ طريقها الى الحياة المثلى واقامة مجتمع سليم تتوافر فيه العدالة الاجتماعية الشاملة[1].

---

١ - محمد الغزالي: الاسلام والاوضاع الاقتصادية: ١٥٧ - ١٥٨ (ط. دار الكتاب العربي).

عوامل الفقر وحل مشكلاته

قد لا يتيسر لغير المختصين في الدراسات الاقتصادية، القادرين على التعمق في الجزئيات الدقيقة، والتفصيلات الفنية فهم مشكلات الفقر ومعرفة عوامله الاساسية، ووسائل دفعها وتقديم الحلول العملية لتفاديها او علاجها ولكن فهم ما يقوم على الملامح العامة لا يعسر على غير المختصين. فعوامل الفقر تختلف من قطر الى آخر، كقلة الموارد الطبيعية او انعدامها، والنمو الديموغرافي الطاغي على نمو الانتاج وعدم استغلال الثروة الفلاحية على الوجه المطلوب، وانعدام التوازن في الدخل الفردي بين الارياف والمدن، وفقد نظام اقتصادي يضمن حدا ادنى من العدالة الاجتماعية، والتكافل الاجتماعي، وصرف الاموال الطائلة في غير مشاريع التنمية، وعدم قيام مشاريع اقتصادية مشتركة بين الاقطار العربية تحقق التكافل الاقتصادي بينها ..

فكل عامل من هذه العوامل يحتاج الى توضيح وتحليل، وهو ما نحاول القيام به في ايجاز بمعزل عن ذكر القطر الذي يعنيه، لكن قبل الدخول في هذه التفاصيل يحسن ان نشير الى بعض القضايا العامة المشتركة.

فالمعضلات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية تنبع من مصدرين: مصدر خارجي تعكسه التبعية الاقتصادية لبعض الدول الاجنبية وتتميز العلاقة دائما بعدم التكافؤ، وهو امر ذو ابعاد سياسية.

ومصدر داخلي ناتج عن القصور الذاتي والتخلف، فإننا لا نكاد نجد قطرا عربيا تتوافر فيه المقومات الاساسية اللازمة للنمو الاقتصادي الذاتي وفي أكثر الأحيان يجد كل قطر عربي نفسه – وهو يحاول تحقيق برامج التنمية – منفردا يعتمد على العنصر الاجنبي أكثر من سواه لتوفير ما يفتقده. وقد يكون له بعض العذر في ذلك لان

فاقد الشيء لا يعطيه كما يقال. لكن مثار التساؤل هنا ان في الامكان تحقيق التكافل الاقتصادي بين الاقطار العربية فالى اين وصلت هذه المساعي؟

ان من يدرس ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي التزم العمل بمقرراته الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد بعمان في نوفمبر ١٩٨٠ ليبارك مبدأ التكافل الاقتصادي الذي دعا اليه الاسلام والذي يربط رأس المال العربي داخل الوطن العربي بالهدف التنموي التكاملي على اسس تحييد العمل الاقتصادي المشترك وابعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، واعتبار الاولوية للعلاقات والمعاملات الاقتصادية العربية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجي ولا سيما في المشروعات العربية المشتركة ذات الطبيعة الانتاجية والتكاملية، والعمل من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يهدف الى اقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين اطرافه، والغاء التبعية، ووقف استنزاف موارد العالم الثالث.

كل ذلك ونحوه معا يسهم في دعم القدرة الذاتية العربية على المستويين القطري والقومي لمواجهة التحديات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي ما أمكن. وقد اعدت الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامة الدول العربية استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك في منطلقاته واهدافه وبرامجه واولوياته والياته. ونأمل ان نرى ثمرات هذه الجهود وهذا الايمان والعزم قد اينعت ودنت قطوفها، واخذت عملية النمو مجراها الطبيعي في الوطن العربي. واستخدم رأس المال العربي في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية بما يعود استثماره بالنفع والخير على الطرفين معا، فان الأمن القومي لايتحقق الا بالوحدة والتحرر.

والحرية كالطائر لا يمكن ان يطير الا بجناحين: الجناح السياسي والجناح الاقتصادي.

واذا نظرنا في ميزانيات معظم البلاد العربية رأينا ما تتحمله من أعباء ثقيلة لاستيراد ما يمكن ان تنتجه من المواد الغذائية، فنصف احتياجاتها مستورد من الخارج، ومعدل الزيادة في انتاجها دون معدل التفجر الديموغرافي. والولايات المتحدة الامريكية تسيطر وحدها على خمسين بالمائة من صادرات الحبوب لذلك اصبح الأمن الغذائي سلاحا قويا للمساومات والضغوط.

ولم يتردد كيسنجر الوزير الامريكي السابق للخارجية في الاعلان عن قدرة الغرب على استعمال سلاح التجويع ضد العرب اذا هم استعملوا سلاح النفط[1] وعلى الرغم من وجود بعض القطاعات المتطورة في العالم العربي، فان الكثير من هذه القطاعات ما يزال تقليديا كالزراعة والثروة المائية ونحو ذلك مما يمكن استغلاله حتى تتحقق الافادة كما وكيفا من التجارب المتطورة. وهنالك حاجات انمائية بعيدة المدى كاستصلاح الاراضي وبناء السدود وتوفير الطاقة، وانعاش الريف وتنظيم المدن ونحو ذلك من المشروعات الضخمة التي تتطلب وسائل بشرية ومادية مهيأة وتحتاج الى عمل جماعي مشترك على ضوء ما يسفر عنه التحليل العلمي لمختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية والبيئية ونحو ذلك مما يؤثر على عملية النمو.

ولا شك ان ذلك كله يختلف من بيئة الى اخرى وما يصلح اليوم قد لا يصلح غدا في مواجهة مشكلة التنمية البعيدة المدى أو السريعة للخروج من كابوس الفقر فمن الخطأ اذن ان نفرض في تعاوننا مع الآخرين مذهبا اقتصاديا معينا بدعوى انه الضامن لنجاح مشاريع التنمية، او الحافز للكد والكدح.

---

١ – المستقبل العربي : ١٩٧٩/١/٥. ص: ٢٥

فمثل هذه القضايا التي تشتد فيها الحساسيات يجب ان تتجاوزها الدول العربية لاختلاف الاوضاع والمعطيات وتغاير الطباع والبيئات.

فحجم مبادلاتنا التجارية ما يزال ضئيلا جدا لا يتجاوز سبعة في المائة بالنسبة لمبادلاتنا مع الشرق او الغرب وهو يدعو إلى البحث عن الاسباب العائقة.

واذا كان منا من لا يزال يجد في تبرير ضعفنا وتخلفنا بالاستعمار او الامبريالية او الصهيونية متنفسا حين يلقي بالذنب والمسؤولية على غيره، فكفانا اليوم احباطا واسقاطا وقد آن الأوان لنفيد من التجارب القاسية، ومن ماضي كفاحنا المرير ما به نتعلم فنصون حاضرنا ومستقبلنا ونضاعف الجهد المشترك في تضامن وتناسق للتخلص مما اقعدنا عن العمل وعاقنا عن التقدم، واصابنا بفقر الهمم قبل فقر المال.

الم يأن للمبذرين في استهلاك الكماليات بلا هوادة ان يتوقفوا قليلا ليروا كيف انهم تجاوزوا الحد الطبيعي الذي يتناسب مع مستوى الكفاف فضلا عما هو مطلوب منا في هذه الظروف والاوضاع من تقشف واقتصاد؟

الم يأن للقادة الذين يعمدون الى ابادة الثروات، واستنزاف الطاقات ويأمرون بتجديد الغارات وتدمير المنشآت في حرب تتأجج نيرانها بين المسلمين بغيا وعدوانا فتأتي على الأخضر واليابس ان يكفوا عن هذا العمل الذي هو من عمل الشيطان، ويتوجهوا الى عدوهم المشترك بكل ما اوتوا فيضربوا على يديه الملطختين بدماء المسلمين والعابثتين بمقدساتهم.

ألم يقل الله عز وجل «**إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده**» (الاعراف ١٢٨) لقد اقتضت المشيئة الالهية ان يكون تمليك الأرض وتوريثها لمن يستطيع عمارتها وزراعتها ونفع الامة بخيراتها. فهؤلاء اولى بها من القاعدين العاطلين اليس من المفارقات

العجيبة ان تقتحم اسرائيل الأسواق العالمية بمنتجاتها الفلاحية وتفتقر بعض البلاد العربية – على خصوبة ارضها وسعتها – الى المواد الغذائية.

ان فقر الكسل والاهمال رذيلة كما ان التسول الذي ينشأ عنه جريمة والامم التي تطلب الاعانات من الآخرين وتحت اقدامها من ينابيع الثروة ما يمحو الفقر ويحقق الرخاء كرجل قوي البنية يتسول في بيئة تحتاج الى العاملين قال صلى الله عليه وسلم:

(من سأل مسألة وهو عنها غني كانت شينا في وجهه يوم القيامة) (رواه أحمد) ثم ان نظام التكافل الاجتماعي الذي جاء به الاسلام لا يعني ان يعيش الفقراء دوما في ظل الاغنياء بما يجودون به عليهم من صدقات وزكاة ولكنه يعني قبل كل شيء تشغيل العاطلين بما يؤسسونه من مشاريع والأخذ بيدهم حتى يسترجعوا قوتهم ويستأنفوا نشاطهم في حقل الحياة العامة ويسهموا في الانتاج كما يسهم المستثمرون باموالهم واذا كان المسلمون الاتقياء يحجمون عن استقراض المال من البنوك الربوية خوفا من الله واجتنابا لما نهاهم عنه. وان كانوا في امس الحاجة الى هذا المال – لاحياء فلاحتهم او صناعتهم او تجارتهم فان انشاء المصارف الاسلامية وتعميمها في مختلف البلاد مع التشدد في توفير الضمانات الكفيلة بارجاعها مما يساعد على تحقيق التكافل في اوسع معانيه فيشمل نظام المعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية التي تسود المجتمع الاسلامي ولا يعني مجرد الاحسان والصدقة، ولا مجرد المساعدات المالية – ايا كانت صورتها –.

ولتأكيد مبدأ التكافل وتوسيع نطاقه خرج به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المفهوم الضيق للزكاة، فقال في حديث اخرجه مسلم عن ابي سعيد:

(من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له).

قال ابو سعيد راوي الحديث: فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصناف المال ما ذكر حتى رأينا انه لا حق لأحد منا في الفضل. يعني ما زاد على الحاجة.

وهنا نجد الاسلام يسد الثغرات المحتملة الوقوع فامر القادرين ان يحملوا العاجزين فورا، وان يبلغوا في النفقة الحد الذي يشفي العلة ويحسم الخطر[1] قال تعالى : «.... **ويسألونك ماذا ينفقون، قل العفو. كذلك يبين الله لكم الأيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة**» (البقرة: ٢١٩).

والعفو ما هو؟ قيل: هو ما يفضل عن النفقة الخاصة للرجل واسرته لاسعاف المحتاجين بما يصلح احوالهم، حتى يضمن المجتمع الاسلامي للفرد مستوى لائقا من المعيشة لا ينحدر عنه.

قال ابن حزم «فرض على الاغنياء في كل بلد ان يقوموا بفقرائها ويجبرهم السلطان على ذلك، ان لم تقم الزكاة بهم فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس في الشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يقيهم من المطر والشمس وعيون المارة».

ومن هنا فان مكان الزكاة في بناء المجتمع الاسلامي ليس مكان القواعد والاوتاد وليس الدعامة الاقتصادية الوحيدة التي يقام عليها هذا المجتمع فاذا لم تكف الزكاة في بلد لسد حاجة فقرائها، وجب على الاغنياء ان يخرجوا من أموالهم ما يسد حاجة فقرائهم كما قال بعض العلماء.

---

١ – محمد الغزالي: هذا ديننا: ٦٧ (ط. القاهرة: ١٩٦٥)

ويحسب بعض الادعياء ان الزكاة ما دامت فريضة لابد من اخراجها، وما دام المحتاجون يأخذون منها فهي تشريع يشجع على البطالة ويدفع اليها والى القعود عن اقتحام ميادين العمل، فاذا كان عاجزا بالفعل عن اقتحام ميادين العمل لمرض او كبر سن فما السبيل؟ وقد اثبت تاريخ الاسلام ان الزكاة تكفي لو جمعت بحقها ،وانفقت بحقها.

يروى ان والي افريقية شكا الى الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز تكديس بيت المال بالصدقات حتى لا يكاد يجد فقيرا يعطيه، فارسل اليه يقول له سدد ديون المدينين. فسدد ديونهم.

ثم ارسل اليه يشكوه تكدس الأموال ايضا، فقال له اشتر عبيدا واعتقها واليوم لو اجري احصاء دقيق للذين يخرجون الزكاة من اموالهم التي بلغت النصاب في معظم البلاد العربية لكشف الاحصاء عن قلة ضئيلة من المسلمين يؤدون هذا الركن الاسلامي.

والاغلبية الساحقة يتهاونون به لضعف ايمانهم، او لما طغى عليهم من حب المال والشح بما اوجب الله عليهم فيه. وبعضهم يتعللون بان ما يؤدونه من ضرائب وجبايات يقوم مقام الزكاة. وهو خطأ لان تلك الضرائب التي تتقاضاها الدولة هي في مقابل ما تقوم به من توفير وسائل الأمن والصحة والتعليم، ومن مرافق الحياة العامة كالسدود والطرقات فكيف يمكن اعتبار ذلك زكاة ووظيفة الضرائب تختلف عنها كل الاختلاف من حيث المصارف والمقاصد والاهداف والآجال فالضرائب سنوية والزكاة تؤخذ من الزراعة عند نضجها سواء نضجت في شهور او سنة. وصدق الشاعر اذ يقول:

لو يجـود الاغنيـاء ويـؤدون الزكـاة
ما رأى الناس فقيرا هائما في الطرقات

فمعالجة مشاكل الفقر تقوم بالعمل المشترك والمتفاعل بين الحكومات والشعوب، فالحكومات تبتكر من الوسائل الاقتصادية والمشاريع العمرانية ما يوفر اسباب العمل ويقطع دابر البطالة، ولا تضع حواجز وحدودا لوفرة الدخل الفردي بالضرائب المشطة التي تبلغ في بعض البلدان نسبة مئوية مرتفعة جدا اذا بلغ الدخل السنوي قدرا معينا، فتقل المبادرات والطموح في الافراد والشركات وتشل الحركات الانمائية النشيطة والاستثمارات المنتجة، حتى يتجه الاجتهاد الى عدم بلوغ الدخل السنوي رقما معينا فرارا من الضريبة التصاعدية المفروضة.

والشعوب تنعم بثمرات جهودها في الحياة وتكدح لتحسين اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية بضمير تحرسه الاخلاق وبعزم يحدوه الايمان وبحرية يرعاها الضمير وبوسائل عصرية مكنت منها العلوم التقنية ولهم في الكسب المشروع ما يغنيهم عن المال الحرام المكتسب بالاحتكار، او الاستغلال، او الغش او الاحتيال ليقينهم بان الله يسألهم عن موارد ما غنموه وعن المصارف التي انفق فيها، وهو من ورائهم محيط.